

إختلاس ملياري دينار... حكم غيابي بـ"15" عاما على ضابط بشرطة كركوك

أعلنت هيئة النزاهة ،اليوم الجمعة، صدور قرار حكم غيابيٍ بالسجن لمُدَّة (15) عاماَ ضد ضابط في مُديرية شرطة محافظة كركوك؛ لقيامه مع مُتَّهمين آخرين باختلاس مبلغ قيمته ملياري دينار.

و قالت دائرة التحقيقات في بيان تلقتَه "المطلع" إن: "محكمة جنایات كركوك - الهيئة الثانية، أصدرت قراراً غيابياً بإيفاع عقوبة السجن لمُدَّة (15) سنة بحق ضابطٍ في مُديرية شرطة محافظة كركوك"، مُبيّنة أنَّ المدان قام بالاتفاق والاشتراك مع (14) مُتَّهمًا مُفرِّقًا أوراقهم بحكم عملهم في قسَمي الميرة والحسابات ورئاسة وعضوية لجنة المشتريات في المُديرية بالاستيلاء على موادَّ ولوازم وتجهيزاتٍ تمَّ شراؤها من قبلهم؛ لغرض توزيعها بين الدوائر والمراكز التابعة للمُديرية".

و أضافت أنَّ: "قيمة المواد التي تمَّ شراؤها في جدول المصروفات بلغت (3,453,121,000) مليارات دينار، في حين بلغت أقيامها بموجب سندات الإدخال المخزني المُثبتة في السجلات (1,404,731,000) مليار دينار، لافتةً إلى استيلائهم على المبلغ المُتبقّي الذي يفوق (2,000,000,000) ملياري دينار،

حسب تقرير ديوان الرقابة الماليّة الاتحاديّ.

وبيّنت الدائرة أنّ: "المحكمة، وجدت أن الأدلة المتوفرة في القضيّة والمتمثلة بأقوال الممثل القانوني لمُديرية شرطة كركوك، وأقوال أحد المُتّهمين المُفرّقة دعواه، وتقارير ديوان الرقابة الماليّة الاتحاديّ، واستنتاجات وتوصيات المجلس التحقيقيّ، وأقوال المُتّهم في دور التحقيق وقرينة هروبه، كانت كافيةً لتجريمه"، مبيّنةً أنّ "قرار الحكم صدر وفقاً لأحكام المادة (316/ الشق الأول) من ف.ع.ع، وبدلالة مواد الاشتراك (47 و 48 و 49) منه، وإعطاء الحقّ للجهة المشتكية بمراجعة المحاكم المدنيّة؛ للمطالبة بالتعويض".